

النظام العالمي الجديد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين:

محور اليابان - «مجموعة ٧٧» سيلعب دوراً قيادياً عالمياً

□ ريو دي جانيرو - من محمد عارف:



شارون كيلنج مديرة صندوق المرأة للأمم المتحدة دعت إلى تولي النساء مسؤوليات عليا في اتخاذ القرارات (الحياة)

■ لا يعقل أن يكون أكبر اجتماع في التاريخ لزعماء العالم انتهى إلى اجتماع على أهداف مستحيلة. فالإنسانية لا تجمع على أهداف غير قابلة للتحقيق. جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الذي عرض خطة العمل العالمية للفترة الممتدة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ حدد الهدف في «تلبية الحاجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للجميع والتوصل إلى نظم سليمة لحماية البيئة وإدارتها وإلى مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً». وأوضحت هذه الوثيقة الرئيسية للقمة إمكان تحقيق ذلك بإرقام وتفاصيل تناولت حتى السياسات المحلية للبلدان والهيئات المؤسساتية والإجراءات والمشاريع المتعلقة بها ونفقات تنفيذها ومواعيده. وأضح أن «جدول أعمال القرن ٢١»، الذي يحتوي على ٤٠ فصلاً ويقع نصه العربي في حوالي ٥٠٠ صفحة رسم الخطوط الرئيسية للنظام العالمي الجديد. وهو نظام عادل وجريء وتقدمي ويستند على أسس واقعية، بغض النظر عن التحفظات التي سجلتها عليه بعض الوفود والتي استهدفت التفاصيل والفقرات المالية تحديداً.

التردد الأميركي في تولي قيادة هذا النظام قدم الفرصة الذهبية لليابان التي شكلت محورا مع «مجموعة ٧٧» التي تضم ١٢٠ بلداً نامياً إضافة إلى الصين. وعبرت اليابان صراحة عن تطلعها إلى هذه القيادة والتوقعات كبيرة في أن تشكل بلايين الدولارات من الاستثمارات اليابانية وبلايين السكان في «مجموعة ٧٧» التي تملك أكبر قاعدة للموارد الطبيعية المحور الرئيسي للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على تكامل البيئة والتنمية.

محاور النظام

اليابان التي ستستضيف المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي البلد الوحيد الذي يضم مجلس وزراء للبيئة العالمية يرأسه رئيس الوزراء الياباني. وتعتبر اليابان التي تملك خبرة وقاعدة واسعة لتكنولوجيا البيئة وحفظ الطاقة، انظف البلدان الصناعية، فتنمية كميات غاز ثاني أكسيد الكربون التي تطلقها تقل عن ٥ في المئة من المجموع العالمي في حين تبلغ حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي ١٥ في المئة. وإعلان اليابان في ختام القمة عن التبرع بنحو ٧ بلايين ونصف بليون دولار لمشاريع البيئة العالمية قدم أكبر دعم مالي ومعنوي لرؤساء الدول والحكومات وزعماء المنظمات غير الحكومية وقادة حركات البيئة الذين صدمهم الموقف الأميركي. لقد تحملوا متاعب السفر من جميع مناطق العالم ليجدوا الرئيس الأميركي جورج بوش يقول لهم أنه رئيس الولايات المتحدة وليس العالم. الولايات المتحدة التي تملك أكبر قاعدة تكنولوجية بيئية وتمثل أكبر ملوث للبيئة العالمية رفضت تولي القيادة العالمية في حماية البيئة.

وفيما اقترت «قمة الأرض» الملامح الفكرية

والاجتماعية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد، بدأت تتبلور عبر الصراعات التي جرت داخلها الخطوط الأولية للمحاور الأساسية التي سيقوم عليها هذا النظام. مجموعة البلدان الغنية السبعة بدت مثل مجلس وزراء عالمي يتحكم بالسلطة المالية والتنفيذية، في حين تكونت المعارضة الرسمية من «مجموعة ٧٧» التي ترأسها باكستان وتلعب الأدوار القيادية فيها ماليزيا والهند واندونيسيا، إضافة إلى الصين. وسجلت المجموعة أكبر نصر دبلوماسي في القمة حين حصلت على التزام عالمي بعقد معاهدة الصحراء من دون أن تقدم تنازلات في موضوع الغابات. ولم تستطع الولايات المتحدة التي اعتبرت الغابات موضوع مقايضتها الرئيسية فرض معاهدة خاصة بها تحولها إلى ملكية دولية عامة. لم يساعدها في ذلك الدعم الغربي الساعي لتحويل الغابات الاستوائية إلى مجاز لتصريف كميات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وفتح خزائنها الجينية لشركات الهندسة البيولوجية.

وعزز مواقع «مجموعة ٧٧» اتجاه اليابان نحو تنويع مصادر الإنفاق على البيئة التي تسعى الولايات المتحدة إلى حصرها في «مرفق البيئة العالمي» التابع للبنك الدولي. والتنويع على البيئة يوافق البلدان النامية التي تنك في أهداف البنك الدولي الواقع في رأيها تحت سيطرة الولايات المتحدة التي تصر على قيامه بدور صندوق البيئة العالمي.

الحديث عن النظام العالمي الجديد

بقلم: عبد العزيز النضيري - حنفرة

إن الحديث عن النظام العالمي الجديد لم يكن بحال، كما يتوهم البعض خطأً، ولبد حرب الخليج. فقلد دار النقاش، ومازال، حول عصر جديد يمر به العالم منذ ما يقارب عقداً من الزمن، تحديداً، فيما يراه الكثيرون من المهتمين السجين، منذ النصف الثاني من الثمانينات.

لكن حرب الخليج حثا على بذور الاستمرارية، أو حثا على شكل واتجاهها للمستقبل... ولكن وقوعها جعل المناقشات حول تشكل النظام العالمي الجديد تتخذ طبعاً ومساراً جديدين.

ذلك لأن حرب الخليج - كما يقول «نور سوبر» أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هامبورج والرئيس السابق لجنة المصليط بوزارة الدفاع الألمانية : «... لم تكن حرب الخليج حدثاً يحمل بذور الاستمرارية، أو حدثاً يعطي شكلاً واتجاهاً للسخط. فلو كانت الاتجاهاً التي وُجِعَ أنها ستترك أثراً في القدر الأخير من القرن العشرين مزية منذ وقت مبكر عنها بكثير. ولن نجد تلك الاتجاهاً عن سابها، ولن يعطي عليها ما حدث بعد استقلالنا بحرب الخليج»^(١). ويحدد «نور سوبر» تلك الاتجاهاً بأنها تتمثل في بظهور المستمر لتشكيل «المجموعة الأوروبية» من أجلها إلى داخل «الخطوة»، وبذلك يظهر حتى تصبح علاقات أوروبا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على أساس لا يهتبه إلا أقل القليل من التهديدات، ومحاولة نزع «المسكينة» من العالم بالتوجه ناحية نزع السلاح على مستوى كبير. وأما هذه الاتجاهاً من مواجهة الاحتمالات الإيجابية للفر الواحد والمضيق للقاء على الفقر في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية ومن التدهور البيئي والتهديد بحدوث كارثة طاقسية».

ورغم رجاحة هذا الذي يقوله «ليو سומר» إلا أن مما لاشك فيه، وقد يفتق معي القاري، أن وقوع حرب الخليج وفترة ما بعدها التي نعيشها اليوم، جعلت المناقشات حول تشكل النظام العالمي الجديد تتخذ طابعاً ومساراً جديدين ارتكازاً على كثير من المستجدات والتغيرات، وخاصة السياسية والاقتصادية والأمنية، التي طرأت على الصعيد الدولي، وعلى وجه الخصوص ما استيع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره وفق الشيوعية. حقاً لقد تصاعد النقاش، بعد حرب الخليج، أكثر منه فيما مضى، وتعدّياً فيما يتعلق بمراحل تشكل هذا النظام العالمي الجديد التي عليه أن يمر بها، وعن مقوماته وآلياته والأنس والمركبات التي سيقوم عليها.

وبعد، وقبل أن أمضي في هذا الذي أكتب، أقول لقاري الكريم إن ما دفعني للكتابة هو ما استشعته من رغبة صادقة في أن أشركه معي في حصيلة بعض من قراءاتي، وكذلك ما دار في بعض الندوات التي ناقشت هذا الموضوع، لعدد من المفكرين وصناع القرار والسياسيين والمؤرخين وبعض رجال الصفوة من المثقفين؛ ولعني أهداف من ذلك لئلي أن نشارك جميعاً في هذا الحوار الدائر في بلادنا حول النظام العالمي الجديد؛ علنا نساهم، ولو بمجهود المقل، في إثرائه.

من بين أبرز وأهم المؤتمرات والندوات التي ناقشت هذا الموضوع، كان «منتدى الاقتصاد العالمي» الذي انعقد في مدينة «دافوس» السويسرية، وشارك فيه عدد من المفكرين والاقتصاديين وصناع القرار والسياسيين البارزين من شتى أنحاء العالم. شهد ذلك «المنتدى» نقاشاً رفيع المستوى، بحكم كون المشاركين من أهل الدراية والخبرة والمعرفة، حول ماهية النظام العالمي الجديد، ما معناه على وجه الدقة والتحديد؟ وهل له كيان ووجود أم أنه مجرد أمل يراود البشرية؟ وكان من بين من أحابوا على هذه التساؤلات وغيرها، وزير خارجية أميركا الأسبق هنري كيسنجر. لقد قال ما مضمونه: إن الكثيرين قد تصوروا أن النظام العالمي الجديد هو مشكلة هندسية، بينما هو في حقيقة الأمر والواقع نظام متفاعل يؤثر فيه عوامل سياسية واقتصادية وتقنية وبيئية معقدة. فلقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة تشكل النظام العالمي، ولكن اليوم ومع انتهاء الحرب الباردة جاء النظام العالمي الجديد بعالم متعدد الأقطاب، وأصبح من واجب الدول أن تتعلم كيف تعيش في ظل توازن للقوة وأن تعمل على إقامة قاعدة للتعاون الدولي.

كذلك فلقد أجمع المشاركون في «المنتدى» على الرأي بأنه في ظل النظام العالمي الجديد، فإن العالم سيواجه مشاكل كبيرة ومعقدة لا تسطيع أن تحلها الدول منفردة، إنما لابد من التعاون وتضافر القوى الدولية لمواجهة هذه المشكلات، ومن بين أهمها تأتي مشكلات: المخدرات، والهجرة، والبيئة. كذلك تحدث عدد من المشاركين من قوى الحرية والتخصص عن أهم سمات النظام العالمي الجديد والمبادئ والمؤسسات التي يجب أن يحمي ويؤكث عليها، وحاولوا تحديدها. ولعلني أستعين هنا بفقرة من نص أوردته «الأخبار» القاهرة في عددها (١٢٤١٢) تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٩٢م من حديث سليمان ديميل، رئيس وزراء تركيا، حيث شدد في القول بأن القيم الدينية هي إحدى أبرز تلك السمات، إذ قال ما نصه: «... إنه يجب على العالم أن لا يعيش الإسلام. إن الإسلام لا يحدد النظام العالمي الجديد، إنما ما يحدده حقاً هو الأنظمة غير الديمقراطية». وربطاً بهذا لعلني أشير إلى أنه في ١٧/ ٢/ ١٩٩٢م عقدت بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات، بفندق الأنتركونستال بمدينة الرياض، وضمن المحاضرات والندوات التي درج المهرجان الوطني السعودي للتراث والثقافة على إقامتها كل عام، ندوة بعنوان «مكاننا في النظام العالمي الجديد». ولقد أفاض محاضر الندوة، الأستاذ أحمد الشيباني، في الحديث عن النظام العالمي الجديد الذي نريد أن نكون عليه وحلص إلى القول: «... للتعددية هو النظام الإسلامي الكفيل باحتواء كافة التيارات.. نظام جامع شامل ينظر إلى الفرد وإلى الجماعة.. مركزاً في أصله على المكونات التاريخية والنواحي الروحية والاقتصادية والروحية في عالم الشرق المسلم... وهو يجيء تبعاً لمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم. ومامن نظام ثابت يصلح للزمان والمكان مثل الإسلام الذي هو نظام يشتمل على جميع الحقوق والمعايير الإنسانية»^(٢).

كما ذكرنا، فإن الحديث عن النظام العالمي الجديد أخذ مساره التصاعدي هذا مؤخراً على ضوء العديد من المتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وأهم هذه، دون شك، تغير «لثانية القوة» المهمة على العالم. وهو تغير لم يحدث فجأة بل كان قطباً: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بدركان، بعدما انتهت الحرب الباردة وضاعت شقة الحلاف بينهما، أن عهد الوفاق قد برغ فجره. في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتي يجاز مرحلة وهن وتدهور اقتصادي تتسارع لاهفة خطاها. ثم.. هبت أعاصير التغيير لتجتاح دول شرق أوروبا وتعنتها من أغلال الحكم الشيوعي والتبعية للاتحاد السوفيتي. حقاً، لقد كانت أحداث نهاية الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي هي الحدث الأكبر ذا المغزى العظيم في السنوات الأخيرة. فكما يقول «ثيو سومر»... بعد خمسة وسبعين عاماً من حرب أهلية أوروبية لم تحمد، فإن عودة العالم القديم مكتملاً مرة أخرى وتأمين الديمقراطية. هما القوة الدافعة الأعظم لزماننا. هنا نستطيع أن نبني نظاماً جديداً حقيقياً، وليس في رمال الصحراء العربية. واللحظة المحددة للعصر كانت عام ١٩٨٩م العظيم، حين ألقت شعوب أوروبا أنقال قيودها عن كاهلها، والأرض التي سيجري عليها إثبات النظام العالمي الجديد هي أرض تجاورنا وليست في بلاد بعيدة^(٣). كذلك فلقد شملت المتغيرات دخول العملاقين الاقتصاديين، (اليابان وألمانيا)، مجدداً إلى عالم توازن القوى. هكذا بدأ النظام العالمي الجديد يتشكل. وفي هذا المضمون أود أن أنقل عن الدكتور غازي القصيبي قوله: «... النظام العالمي الجديد لا هو بالهيمنة الأمريكية التامة التي يتصورها البعض، ولا هو بفجر العدالة المشرق الذي ينتظره البعض الآخر. هذا النظام هو وفاق بين محموعة من الدول الكبرى، منها العملاقة ومنها شبه العملاقة ومنها العملاقان الاقتصاديان ألمانيا واليابان، والنظام العالمي الجديد شأنه شأن النظام الذي سبقه والنظام الذي سيلي، ليس في صالح العرب وليس ضدهم. في هذا النظام من الغرض بقدر ما فيه من المخاطر للعرب ولغيرهم. والولايات المتحدة الأمريكية تلعب في النظام العالمي الجديد دوراً لا يقل، وقد يزيد، عن دورها في النظام القديم»^(٤).

النظام العالمي الجديد يعيش مرحلة انتقالية، أو قل مرحلة الخاض. فالانتقال من النظام القديم مسجل أن يم بين عشية وضحاها. إنه أمر لا بد وأن يم بالتدرج وعلى مراحل. وهذه نقطة كنت أود أن أقبض في الحديث عنها لولا أن المساحة المتاحة لي في الكتابة تستوجب الاحتزال، أحياناً. لكنني أود أن أشير إلى نقطة أخرى هامة تتعلق بالهيكل الذي سيقوم عليه النظام الدولي الجديد، وفي هذا السياق فلقد واتى فرصة للاطلاع على دراسة قيمة أعدها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. ولقد خلصت الدراسة إلى التقرير بأن «الميلاد الجديد للنظام العالمي لن يكون احادي الهيكل، ولكن ثلاثي الأقطاب. حيث تتلور حول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والجماعة الأوروبية، ككل ثلاث لا تحتكر أي منها عناصر القوة العالمية. فكما يقول (هوفمان) فإن توسيع

القدرات العسكرية في القرن الحادي والعشرين سيكون متعدد الأقطاب وسيكون هذه الأقطاب مصادر قوة مختلفة: العسكرية (السوفيت)، الاقتصادية والمالية (ألمانيا واليابان)، العسكرية والاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الديموقراطية (الصين والهند). كذلك يشير (مودولسكي)، إلى أنه ما من دولة واحدة تستطيع في القرن للقبل أن تحوز كل شروط وضع الدولة المهيمنة، ومن ثم فإن القيادة المقبلة للنظم الدولي ستارسلها أكثر من دولة تحظى كل منها التفرق في مجالات وظيفة مختلفة، ومن ثم فإن إطاراً تحالفياً هو الذي يحقق هذه القيادة. بعبارة أخرى — إذا أسقطنا شرط التفوق الاستراتيجي العسكري — كشرط تقليدي للقضية بالمعنى الذي ساد منذ عام ١٩٤٥م وحتى الآن — فيمكن القول إن العالم يتجه نحو ثلاثة قطبة بمعانٍ جديدة. وإذا لم نقطع هذا الشرط سيظل أمام أوروبا واليابان شرطاً يقطعانه ويقي على الاتحاد السوفيتي إحياء القواعد الاقتصادية لوضعه القطبي التقليدي.»^(٥)

يقف الكثيرون على أنه، بتفكك الاتحاد السوفيتي وقطع «حلف وارسو» في ذمة التاريخ، وسقوط قلاع حكم دكتاتورية «البوليتاها» عن كافة الأنظمة الشيوعية وبالتالي انهيار لكران أساسية، كان النظام الدولي يتركز عليها، وتبعاً لذلك ظل يسيطر على السياسة الدولية ومجرباتها منذ عام ١٩٤٥م، تكون هذه «اللعبة» قد انتهت وبات أمراً محتوماً أن يقوم نظام عالمي جديد يحل محل ذلك النظام الذي كان قائماً وحتى الآن. إضافة لذلك فمما لا مجال فيه لشك هو أن العوامل الاقتصادية كانت السبب الرئيسي والمباشر في كل ما انتهى إليه النظام القديم، ونحن مع القائلين بأنه من البديهي، أيضاً، أن تكون العوامل الاقتصادية هي عنها التي تشكل المحور الرئيسي للنظام العالمي الجديد. ولعلني هنا أصعب بما قاله، في ندوة الكتاب التي أقيمت في القاهرة قبل بضعة أسابيع، الدكتور أسامة الباز، مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية، يقول: «... في المحاضرات القديمة كان ضعف القوة العسكرية هو الذي يؤدي إلى ضعفها سياسياً، ولكن الجديد الآن هو أن الاتحاد السوفيتي رغم ما يملكه من قوة عسكرية ضخمة فإن ضعف قوته الاقتصادية كان العامل الرئيسي وراء تفككه وانهياره.... ومن هنا بدأ الحديث عن تشكيل النظام العالمي الجديد، وما ساعد أيضاً على تقبل هذه التغيرات الجديدة، خوف المجتمع الدولي، ولاسيما دول العالم الثالث التي عانت من ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية، من قيام حرب عالمية ذات صبغة نووية بما يعني تدمير العالم بأكمله... إن قياس قوة الدول أصبح على أساس ترتيب جديد تصدرها القوة الاقتصادية ثم القوة السياسية ثم القوة الثقافية والحضارية، وتأتي القوة العسكرية في المرتبة الرابعة بعد أن كانت في المرتبة الأولى في المهود الماضية.»^(٦)

النظام العالمي الجديد يمر بمرحلة انتقالية من نظام التقية القطبية إلى صيغة لم يتم تشكيلها بعد، وقد تقتضي بضعة سنوات قبل أن تصحد معالم ذلك النظام وسماحه. ولكن، ورغم كل ذلك، فهناك سؤال يتروّد حول إمكانية انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة تقود العالم خلال القرن القادم؟ أم أن هنالك من القوى العالمية الأخرى من سيشاركها أو يتقاسم معها القيادة والنفوذ والسيطرة؟ وفي خضم هذه المناقشات والجدل المجدد يحاول البعض، في اجتياحه للإجابة على هذا التساؤل، أن يطرح سؤالاً آخر هو: إن ما يردده الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة هو حقيقة، وأن الشيوعية قد دفت هو أيضاً حقيقة.. ولكن، ورغم ذلك، هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية – وإلى متى – بعيدة عن التأثير بتأثير هذه المضطربات الهائلة التي وقعت في العالم؟ وعلى سؤال آخر يطرح نفسه علينا نحن، أمة العرب والمسلمين، وهو: أين مكاننا من هذا النظام العالمي الذي يتشكل؟

ولعلني أعود إلى ما أسلفت ذكره في مستهل حديثي هذا من ضرورة أن نشارك جميعاً في هذا الحوار الدائر في بلادنا حول النظام العالمي الجديد علناً نساهم في إثرائه، وربطاً مع هذا الذي أدعو له، فأبني أختكم هذا الذي أكسب بما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في كلمته الصافية التي وجهها في ٢٣ / ٨ / ١٤١٢ هـ بمناسبة ذكرى تحرير الكويت ... قال: «... كان تحرير الكويت ثمرة توفيق الله عز وجل لنصرة المظلوم ... والاسترشاد بقيم العدل والسلام التي أقرتها الشريعة الإسلامية وعدم تمكين شرعية الغاب من أن تسود في عالم أضحي يعيش متغيرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية لابد من إدراك نتائجها ...

... لم نكن وحدنا الذين قلنا لا لاحتلال الكويت، بل كان معنا كل المؤمنين والمنصفين ومحبي السلام من دول العالم، شرقه وغربه وشماله وجنوبه. في إجماع لم يشهده العالم من قبل، حيث لاحت معالم نظام دولي جديد ركيزته التعاون بين الدول وقاعدته التضام بين الشعوب وإقامة العدل وإقرار السلام. « ■

والله ولي التوفيق.